

قرار رئيس مجلس الوزراء**رقم ٢٦٩٥ لسنة ٢٠١٠****رئيس مجلس الوزراء**

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ والقوانين المعدلة له ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥ لسنة ٢٠٠٦ بالتفويض في بعض الاختصاصات ؛ وبناءً على ما عرضه وزير الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية ؛

قرر :**(المادة الأولى)**

يُعتبر من أعمال المنفعة العامة تنفيذ خط الطرد لمشروع الصرف الصحي والذي يقع بحوض الساحل نمرة (١٥) جزاير فصل أول بمسطح ٧,٢٥ م بناحية جزيرة محمد محافظة ٦ أكتوبر .

(المادة الثانية)

يُستولى بطريق التنفيذ المباشر على الأرض اللازمة لتنفيذ المشروع المشار إليه بالمادة السابقة ، والمبين موقعها وحدودها وأسماء ملاكها الظاهرين بالمذكرة والرسم التخطيطي الإجمالي المرفقين .

(المادة الثالثة)

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٣ ذي القعدة سنة ١٤٣١ هـ

(الموافق ١١ أكتوبر سنة ٢٠١٠ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / أحمد نظيف

وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية

مذكرة

للعرض على السيد الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء
بخصوص إصدار قرار منقعة عامة للأرض اللازمة لتنفيذ بيارة
بمشروع الصرف الصحي بناحية جزيرة محمد - محافظة ٦ أكتوبر

نتشرف بالإحاطة بأن الجهاز التنفيذي لمياه الشرب والصرف الصحي يتولى تنفيذ
خط طرد مشروع الصرف الصحي بناحية جزيرة محمد محافظة ٦ أكتوبر .

والأمر يتطلب نزع ملكية قطعة الأرض اللازمة لتنفيذ بيارة للصرف الصحي عليها
والتي تقع بحوض الساحل نمرة (١٥) جزاير فصل أول بمسطح ٧,٢٥ س بناحية
جزيرة محمد والمحددة بالخريطة المساحية رقم (٦٣٤,٥ / ٨٢٣) وقد تم الحصول على
المستندات والموافقات اللازمة لاستصدار قرار منقعة عامة وهي كالآتي :

- ١ - موافقة السيد المهندس وزير الزراعة واستصلاح الأراضي .
- ٢ - موافقة المجلس الشعبي المحلي لمدينة الوراق .
- ٣ - كشف بأسماء الملاك الظاهرين المعد بمعرفة مديرية المساحة بالجيزة .
- ٤ - التقرير الاستشاري المعد بمعرفة الإدارة العامة للتثمين والمتضمن القيمة
التقديرية تحت حساب التعويضات المبدئية لقطعة الأرض سالف الذكر .
- ٥ - تم إيداع مبالغ التعويضات بخزينة مديرية المساحة بالجيزة بالشيك
رقم (٢٤٠٢٩٠٧) بتاريخ ٢٢ / ١٢ / ٢٠٠٩ بمبلغ إجمالي ١٠٩٠٠ جنيه (فقط عشرة
آلاف وتسعمائة جنيه لا غير) .

والأمر معروض على سيادتكم للتفضل بالموافقة على استصدار قرار المنقعة
العامة لنزع ملكية الأرض اللازمة لتنفيذ محطة الرفع عليها والواقعة ضمن الحدود
الواردة بكشف الملاك الظاهرين والمخرائط المساحية المرفقة ولصالح الجهاز التنفيذي
لمياه الشرب والصرف الصحي .

والأمر مفوض لسيادتكم

وزير الإسكان

والمرافق والتنمية العمرانية

احمد المغربي